■ فيما تترقب الأوساط السياسية التئام طاولة الحوار بين الأحزاب السياسية الممثلة بمجلس النواب تنفيذاً لمضامين اتفاق ٢٣ فبراير من العام الجاري والذي أفضى الى التمديد للبرلمان سنتين اضافيتين، رفعت أحزاب اللقاء المشترك الخميس الماضي سقف مطالبها بشروط جديدة مغايرة لمضامين ونصوص اتفاق ٢٣ فبراير في رسالة أبدى المؤتمر الشعبي العام مرونة عند الرد عليها بإعلان برنامج زمني للحوار وتجديد دعوته لأطراف المشترك لأول جلسة حوارية يفترض أن تكون عقدت عصر أمس الاحد بمنزل الدكتور عبدالكريم الارياني النائب الثاني لرئيس المؤتمر- ما لم تتخلف أحزاب المشترك.

المشترك.. والحوار

تنصل مبكر عن الاتفاقيات وذرائع مختلقة لاستنزاف الوقت

واذا ما كُتب لهذه الجلسة النجاح ستكون أحزاب البرلمان استأنفت بذلك فصلاً جديداً في أطول مسلسل حواري وخلاف سياسي حول الانتخابات، أسدل ستار الفصل الأول منه باتفاق فبراير مطلع العام الجاري وتبلورت تعقيداته منذ تنصلت أحزاب المشترك مطلع العام ٢٠٠٧م عن اتفاق المبادئ والذي قضى باضافة عضوين من المشترك لقوام اللجنة العليا للانتخابات عام ٢٠٠٦م واعادة تشكيلها بعد انتخابات سبتمبر ٢٠٠٦م من قضاة مشهود لهم.

ويرى المشترك وفقاً لرسالته الخميس الماضي لانجاح الحوار أن توضع كل قضايا البلاد على طاولة الحوار، بحيث لا يسمح بحوارات جانبية، وأن تتوافر الظروف المناسبة لمشاركة جميع القوى دون تحفظ أو استثناء، بما في ذلك ما أسماهم بقوى الحراك والحوثيين والقوى السياسية في المنفى، والتي رفض المشترك ادانة اعمالها التخريبية صراحة، ويتهم بتشكيل مظلة سياسية لاعمالها بما في ذلك الاعتداءات على أفراد الأمن وقطع الطرقات ودعوات تمزيق الوطن.

ويشترط المشترك تهيئة المناخات السياسية، والبدء ببحث آلية مناسبة لاشراك كل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الحوار، خلافاً للبند الثاني من الاتفاق الموقع في فبراير والذي يلزم الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب باستكمال مناقشة تعديلات قانون الانتخابات وتضمين ما يتفق عليه في صلب القانون.

في حين أشار البند الأول بغموض الى اتاحة الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التعديلات الدستورية اللازمة.

تهيئة مناخ المشترك

اشتراط المشترك إشراك «كل القوى السياسية» في الحوار يعد تحولاً جذرياً اذا كان يُشترط خلال جولات الحوار السابقة اقتصار الحوار على الأحزاب الممثلة في البرلمان دون بقية الأحزاب بما فيها الأحزاب العريقة في تحالف «المجلس الوطني للمعارضة».

ويأتي حديث المشترك عن «تهيئة المناخات السياسية، ومشاركة جميع القوى دون تحفظ أو استثناء» مغايراً لتأكيد رئيس المجلس الأعلى للمشترك حسن زيد أواخر يونيو الماضي تمسكهم في المشترك وحرصهم على «أن يلزم الجميع بالاتفاق وتنفيذ بنوده والتقيد بنصه».

مرونة مؤتمرية

وخلال الأسابيع الماضية قابل المشترك مساعي قيادات المؤتمر الشعبي العام لالتئام طاولة الحوار منذ مايو الماضي بنوع من الانكار والتجاهل، وقال رئيس المجلس الأعلى للمشترك حسن زيد منتصف يونيو الماضي: إن المشترك «قرر تكثيف اتصالاته مع المعنيين بالشأن اليمني اقليمياً ودولياً»، حتى خرج بيان للمشترك أواخر يونيو ثمن فيه مساعي الدكتور الإرياني باتجاه الحوار.

ويبدو أن أحزاب المشترك من خلال اشتراطاتها الأخيرة وعدم تفاعلها مع دعوات الحوار المؤتمرية ستلعب على ورقة استنزاف الوقت كورقة مربحة ومجربة مع ابداء حرصها وتمسكها باتفاق فبراير.. وليس ببعيد أن تتهم المؤتمر الشعبي العام بالتنصل عن التزاماته ونقض الاتفاق كما هي العادة، «حينما أعاقت تنفيذ الاتفاقات السابقة بما فيها اقرار مشروع التعديلات في جلسة ١٨ أغسطس ٢٠٠٨».. وتباكت عليه في نفس الوقت.

كما أن شرطية «تهيئة المناخ السياسي» لوحدها بما تحمله الجملة من معنى فضفاض كفيلة بإهدار أكثر من عامي التمديد وفتح أكثر من ثغرة جانبية وعذر ثانوي لاعاقة الحوار.

استثمار الفتن

وليس جديداً استثمار المشترك لفتنة صعدة ولأعمال التخريب التي شهدتها بعض المحافظات الجنوبية والشرقية للضغط على الحزب الحاكم واتخاذ المشترك مواقف متذبذبة، لا تخلو من التشفي بالسلطة وليست برئية من تقديم الدعم اللوجستي والمعنوي لعناصر التخريب في الفريقين وتشكيل مظلة «سياسية، حقوقية، سلمية» لتنمية وتبرير حرائقهما حتى لو كانت قيادة المشترك أول من اكتوى بشررها، كما حدث في مهرجان «صيفنا نضال» في مارس من العام ٢٠٠٨م بمحافظة الضالع.

ورغم ذاك يبدو المشترك كما لو أنه خارج اللعبة تماماً، حينما يعبر ضمنياً عن انزعاجه لإجراء حوارات جانبية بين السلطة واطراف ما أسماها بـ«القضايا الملتهبة كصعدة والجنوب وغيرها»، وأن توضع كل قضايا البلاد على طاولة الحوار بحيث لا يسمح بحوارات جانبية دون مشاركة فعالة من قبل القوى السياسية التي ستشارك في الحوار، كما في نص الفقرة الثالثة من رسالة المشترك، والتي يُفهم منها مطالبة المشترك اشراكه في حوار يجري حالياً بين السلطة وطرفي القضيتين الملتهبتين -حد تعبير المشترك- أكثر من كونه اشترط مشاركة تلك القوى في الحوار المرتقب بين أحزاب المشترك الممثلة في البرلمان والمؤتمر!□

للتذكير

■ أقر مجلس النواب صباح الخميس الـ٢٦ من ابريل العام الجاري بموافقة «٢٣٠» نائباً على طلب الأحزاب السياسية باتخاذ الاجراءات الدستورية اللازمة لتعديل المادة «٦٥» من الدستور وتمديد فترة مجلس النواب المنتخب عام ٢٠٠٣م، عامين اضافيين مراعاة للمصلحة الوطنية العليا.. وعلى ضوء اتفاق الأحزاب على مواصلة الحوار خلال العامين لإجراء التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والانتخابي، وهو الاتفاق الذي أفضى بالتالي لإجراء موعد رابع انتخابات نيابية كانت مقررة في الـ٢٧ من أبريل العام الجاري، الى نفس الشهر من العام ٢٠١١م.

وعليه تُذكر الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمهتمين بالانتخابات والتنمية الديمقراطية، بأن الفترة المتبقية لموعد الاستحقاق الانتخابي القادم هي «٦٥٠» يوماً، و«٨٨» أسبوعاً، و«٢٢» شهراً تقريباً.□

الانتخابات النيابية
27 أبريل 2011

636	يوم
86	أسبوع
22	شهر

سيدي الرئيس.. لتكن «لجنة حوار وطني»

محمد صالح الجرادي

■ اختار رئيس الجمهورية يوم الـ١٧ من يوليو الجاري- وهو اليوم الذي يصادف ذكرى توليه قيادة البلاد قبل ٣١ عاماً- ليوجه دعوة للحوار والتصالح والحفاظ على السلم الاجتماعي.

الدعوة في بعض مضامينها لا تختلف عن سابقاتها.. إنما هذه المرة اختلفت الوسيلة في صدورها، فضلاً عن شمولها كافة أطراف العمل الوطني.. ففي حد علمي أنه لأول مرة يكتب رئيس الجمهورية افتتاحية يومية «الثورة».. هذا الى جانب ان الدعوة تجاوز سقفها الأحزاب السياسية التي لاتزال «تعُكّ» في البدء بالحوار، حيث شملت الدعوة أطياف العمل الوطني، «قوى سياسية، مشائخ، منظمات مجتمع مدني، مثقفين، شخصيات اجتماعية، وغيرهم»!!

■ بالمناسبة، أرجو أن أكون مخطئاً في تقدير غضب الرئيس من الأحزاب السياسية وخصوصاً المعنية بالحوار حول الاصلاحات السياسية والانتخابية «المؤتمر + أحزاب المشترك» بدليل ايحاء إنزعاج فخامته من «المهاترات الاعلامية» التي أوردها في سياق دعوته الى تهدئتها والكف عنها.

وعوضاً عن ذلك، ذهبت دعوة رئيس الجمهورية الى ما هو أبعد من الحوار المرتقب انجازه خلال العامين المتفق عليهما للوصول الى اصلاحات سياسية وانتخابية بين الأحزاب الممثلة تحت قبة البرلمان.. فالرئيس لم يصرّح في دعوته لا من قريب ولا من بعيد الى اتفاق ٢٣ أو ٢٦ فبراير.. بل لم يصرّح بزمنية العامين المرتقبين.

وكما يبدو لي أن الرئيس بدا قريباً من اللحظات التي أعقبت ١٧ يوليو ١٩٧٨م، ولا يستبعد أن يكون في ذهنه خطوة مماثلة إن لم تكن متطابقة لخطوة «لجنة الحوار» التي انتهت الى صيغة الوثيقة التاريخية «الميثاق الوطني» مطلع الثمانينيات.

● واذا كان الرئيس لم يخف في مقاله الافتتاحي، تضرر الوطن كثيراً من أحداث السنوات المنصرمة.. ودعا الى صفحة جديدة عناوينها «الحوار، التصالح، السلم الاجتماعي».. فهذا لا يعني أكثر من إدراك فخامته حساسية المرحلة، وما أفرزته كل الأحداث والمواقف من مهددات حقيقية تبدأ بالنظام الجمهوري وتنتهي بالهوية التاريخية والثقافية والجغرافية.

وأتساءل تبعاً لما سبق، هل سيكون بمقدور الأحزاب السياسية فهم واستيعاب مفردات الصفحة الجديدة التي يتحدث عنها الرئيس، علماً أن هذه الصفحة لن يكون أطرافها اللاعبون هم الأحزاب السياسة، وإنما كل أطراف العمل الوطني السياسي والثقافي والاجتماعي!!

■ شخصياً لست متأكداً من قدرة هذه الأحزاب على ترتيب أوراقها جيداً، وهضم مسألة أن فكرة «الوطنية والمسئولية» ما عادت صالحة لاحتكارها في بيان «الحزب» وجيوب «الحزبيين»!!

وخلاصة القول، إن حواراً وطنياً شاملاً وفاعلاً يجب أن يكون.. ووفقاً لدعوة رئيس الجمهورية.. وماذا يمنع أن تاخذ الدعوة في طبيعتها تلك الدعوة التي أدت الى لجنة لحوار الوطني في سنوات قيادة الرئيس الأولى للبلاد، مع الأخذ في الاعتبار ما تفرضه التحولات التي حدثت في المسار السياسي والديمقراطي.□

«سياسية سبأ» تضع مواقع الإصلاح في الصدارة

جميل الجعدبي

■ اظهر تقرير صحافي تصدُر ثلاثة مواقع يمنية متنوعة على شبكة الانترنت جميعها تابعة لجماعة الأخوان المسلمين في بلادنا «تجمع الإصلاح» هي :«موقع ومنتديات مأرب برس والصحوة نت، وموقع الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر- رحمه الله-» لقائمة ما أسماها «أهم المواقع اليمنية المائة» متجاهلاً منتديات يمنية أكثر حضورا وزيارات ومواقع حزبية كـ«الاشتراكي نت» ومستقلة كـ«التغيير نت» ومواقع شخصية اخرى كموقع الرئيس علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية الذي يقدم خدمة إخبارية متميزة.

ووضع التقرير الذي نشرته يومية «السياسية» في عددها الثلاثاء الماضي منتديات وموقع مأرب برس الذي يديره حزب الاصلاح بمأرب في رأس القائمة المزعومة كـ«موقع إخباري مستقل» متجاهلاً منتديات مشابهة كثيرة كـ«منتديات حوار وبلقيس اليمن» ومنتديات «المجلس اليمني» والذي يسبق منتديات وموقع مأرب برس بـ«٣٥٨٤»نقطة وفقا لآخر مؤشرات شبكة «الكسا» العالمية في ترتيب المواقع.

وعند تطرقه للمواقع الإخبارية الحكومية قال التقرير الصحافي إن موقع وكالات الأنباء اليمنية «سبأنت» يحتل المرتبة الرابعة يليه موقع «صحيفة ٢٦ سبتمبر» ويقصد هنا «٢٦سبتمبرنت» وليس موقع الصحيفة الأسبوعية في المرتبة الخامسة، ثم موقع صحيفة «الثورة» في المرتبة التاسعة وذلك خلافا لبيانات شركة «الكسا» التي تضع موقع «٢٦ سبتمبر نت» في الترتيب «٣٩٦٨٢» عالميا متقدما رغم حداثته على موقع «سبأ نت» الذي يقع ترتيبه عند الرقم «٤٠٤٧٠» باكثر من «١٧٩٠» نقطة.

وفي سرده لترتيب المواقع اليمنية وفقاً لتصنيف «اليمننة» اغفل التقرير الذي اعيد نشره في «موقع ومنتديات مأرب برس» مكانة الموقع الاخباري الحزبي «الاشتراكي نت» الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان يفترض ان يحل في المرتبة «الثامنة» ضمن القائمة المزعومة والترتيب «٨٦٦٧٧» عالمياً وفقاً لمعايير إعداد التقرير، كما تجاهل كذلك الموقع الاخباري المستقل «المكلا اليوم» الذي كان ترتيبه يوم نشر التقرير عند الرقم «٥٦» في قائمة المائة موقع وبالتالي كان يفترض أن يحل في المرتبة«السابعة».

وعند إيراده ترتيب المواقع الإخبارية المستقلة أغفل التقرير ذكر «التغيير نت» كاول موقع إخباري يمني مستقل تصنفه شبكة «الكسا» -الذي قال التقرير انه استند الى بياناتها - عند الرقم «٦٣٠٢١» عالمياً رغم تعرضه الأسابيع الماضية للحجب، وهو موقع متقدم مقارنة بمواقع لا تزال خارج المائة الآلف موقع الأولى عالمياً، وأوردها تقرير «السياسية» كمواقع إخبارية يمنية مستقلة في الصدارة.

تقرير «السياسية» المتميزة والصادرة عن وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أورد موقع الشيخ/ عبدالله بن حسين الأحمر- رحمه الله- كموقع إخباري وصفه بـ" المستقل " وهو موقع شخصي لا علاقة له بالمواقع محل المقارنة، و وضعه في المرتبة «الثامنة» بعد الموقعين الإخباريين المتميزين «نيوز يمن» و «نبأ نيوز» وقبل موقع «الثورة نت» الرسمي والذي تبين مؤشرات وإحصائية وبيانات الكسا وقوعه عند الترتيب «٦٨٠١٧» عالمياً متقدماً بذلك على موقع الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر بأكثر من ٥٠ ألف نقطة.

واكتفى التقرير بإيراد الموقع الشخصي للمرحوم الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر غافلاً مواقع شخصية اخرى سواء أكانت شخصيات اجتماعية او قيادات سياسية في الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام والوحدوي الناصري.

وفي شأن المواقع الإخبارية الحزبية التي أغفل منها مواقع كثيرة أبرزها «الاشتراكي نت، الوحدوي نت، رأي نيوز» قال تقرير السياسية: إن موقع «الصحوة نت» التابع لحزب الإصلاح يحتل المرتبة الثانية في قائمة «المائة موقع المزعومة» وفقاً لموقع الكسا لترتيب المواقع الالكترونية، في حين جاء موقع " المؤتمرنت" التابع للحزب الحاكم في المرتبة الثالثة في ذات القائمة بحسب تقرير «السياسية»، غير أن بيانات شركة الكسا تضع «المؤتمرنت»عند الرقم «٢١٤٨١» عالمياً سابقا «الصحوة نت» بفارق «١٧٣١»نقطة فقط.!□

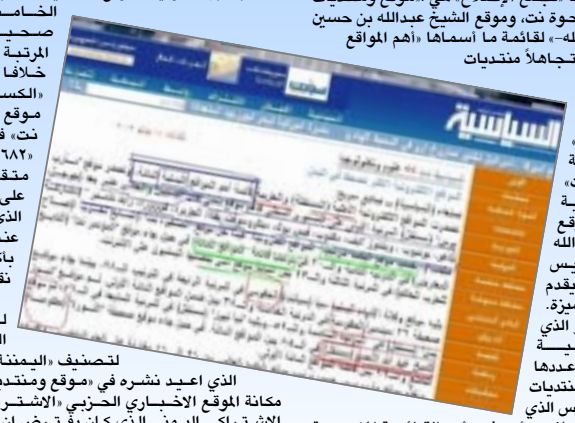

تقرير رسمي:

إعتداءات .. إطلاق نار.. وهروب.. وقضايا من نوع خاص

رصد (1796) مخالفة في امتحانات الشهادتين

■ كشف تقرير تربوي عن سير عملية الامتحانات للشهادتين العامة «الأساسية والثانوية» للعام الدراسي ٢٠٠٨م - ٢٠٠٩م عن تعرض عدد من المراكز الامتحانية لاقتحام واعتداءات متكررة من قبل المواطنين في عدد من المحافظات وتدخلات أثرت سلباً على مسار العملية التعليمية وفي ضياع وقت الطلاب وعدم تمكينهم من الاجابة الصحيحة للبعض..

بليغ الحطابي

وذكر التقرير المقدم الى مجلس الوزراء الذي حصلت «الميثاق» على نسخة منه: «أنه على الرغم من التنسيق مع مدراء الأمن بالمحافظات والتوجيهات الواضحة والصريحة من قبل وزير الداخلية بتوفير الحماية اللازمة وتأمين المراكز الامتحانية والمتابعة المستمرة لقضايا الاعتداءات الا ان العملية رافقتها اختلالات أمنية تفاوتت من محافظة لأخرى.

وأوضح التقرير بأن الامتحانات الأساسية والثانوية التي بدأت من ٢٠٠٩/٦/٢٠م وحتى ٢٠٠٩/٧/٧م رافقتها حالات إخفاق وتعثر وأوجه قصور تم معالجة بعضها أولاً باول وسارت العملية وفق الأسس والضوابط والإجراءات الامتحانية المعتمدة باستثناء حالات تهاون وتقصير من رجال الامن اضافة الى عدم كفاية الحماية الامنية اللازمة في بعض المحافظات.

مبيناً بأنه تم رصد (١٧٩٦) مخالفة ارتكبت خلال فترة الامتحانات .. وتتمثل في إطلاق النار، واقتحام مراكز وتجمهر وانتحال شخصية وتمزيق دفاتر الاجابات وغش وحالات شغب وفوضى وهروب بدفاتر الإجابة.

وبين التقرير تكرار عدد من المشاكل والشكاوى التربوية للطلاب المتمثلة في نقص الكتاب المدرسي والمدرسين وخصوصاً المتخصصين الى جانب قلة الموازنة الامتحانية.

وطالب بتشكيل لجنة وزارية لدراسة القضايا والمشاكل الامتحانية ووضع المعالجات الجذرية لإنهائها.

كما لفت التقرير الى قضايا خاصة، كالتي حدثت في بعض مديريات محافظة صعدة بعملية إتلاف وإحراق مظاريف الاسئلة ودفاتر الاجابة الخاصة بمراكز مديرية رازح + غمر، ومراكز ثانوية ، رازح - غمر - شداء + الظاهر.

لما اسمته تفادياً لأي هجوم من المخربين التابعين للحوثي ومنعهم من الاستيلاء عليها.

وخلص التقرير الى التأكيد بأن قضية الامتحانات ليست مهمة وزارة التربية والتعليم بقدر ما هي مهمة كافة الأجهزة والمؤسسات الرسمية والشعبية التي لابد أن تتعاون وتبدي مسؤولية أكبر، لضمان مستقبل أبنائنا.□

العملية التعليمية..

■ المطالبة بتشكيل لجنة لدراسة مشاكل وقضايا الامتحانات ومعالجتها بشكل جذري